

Distr.: General
26 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)**

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والسياسية	٣
ثالثا -	الميزانية	٤
رابعا -	الأحوال الاقتصادية	٤
ألف -	لمحة عامة	٤
باء -	مصائد الأسماك والزراعة	٤
جيم -	السياحة	٥
دال -	النقل والاتصالات والمرافق العامة	٦

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩.

** هناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من حكومة الأرجنتين، والمعلومات المتاحة في المصادر العامة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة، المتاحة على الموقع: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



٧	هـاء - البيئة والهيدروكربونات
٨	خامسا - الظروف الاجتماعية
٨	ألف - لمحة عامة
٩	باء - الصحة العامة
٩	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
٩	دال - التعليم
١٠	سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها
١٠	سابعا - التطورات الثنائية
١١	ثامنا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية
١١	تاسعا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية
١٢	عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل
١٢	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٣	باء - موقف حكومة الأرجنتين
١٥	حادي عشر - نظر الأمم المتحدة في المسألة
١٥	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٦	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٨	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ظل مدرجا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٤٦، عقب قيام المملكة المتحدة بإحالة المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦ (د-١). وفي الجلسة الخامسة والعشرين التي عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، في الدورة الأولى للجمعية العامة، أعرب وفد الأرجنتين عن تحفظ مفاده أن حكومة الأرجنتين لا تعترف بالسيادة البريطانية على جزر فوكلاند (مالفيناس). وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تحفظ مواز مفاده أنها لا تعترف بسيادة الأرجنتين على تلك الجزر.

٢ - وتتألف جزر فوكلاند (مالفيناس) من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحتها الكلية نحو ١٧٣ ١٢ كيلومترا مربعا. وتقع الجزر في جنوب المحيط الأطلسي، على مسافة حوالي ٧٧٠ كيلومترا شمال شرقي كيب هورن، وعلى مسافة نحو ٤٨٠ كيلومترا شرق الجزء القاري من أمريكا الجنوبية. وتدار جزر جورجيا الجنوبية، الواقعة على بعد نحو ١٣٠٠ كيلومتر جنوب شرقي مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر سانديويتش الجنوبية، الواقعة على مسافة ٧٥٠ كيلومترا شرقي جنوب شرق جزر جورجيا الجنوبية، من جزر فوكلاند (مالفيناس) كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند حاليا منصب مفوض جورجيا الجنوبية وسانديويتش الجنوبية في آن واحد. ويبين تعداد عام ٢٠١٦ أن مجموع السكان المقيمين يبلغ حوالي ٣٢٠٠ نسمة (٢٨٤١ نسمة، عند استبعاد المتقاعدين المدنيين وعائلاتهم المرتبطين بمجمع وزارة الدفاع في الجزر)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٥ بالمائة منذ التعداد السابق في عام ٢٠١٢ وأكبر عدد من السكان يسجل منذ عام ١٩٣١. وثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، كما أكدت الجمعية العامة ذلك في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠) وفي القرارات ذات الصلة اللاحقة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية

٣ - احتجت الأرجنتين على الدستور الذي أقر في عام ٢٠٠٨، والذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الصك القانوني لعام ٢٠٠٨، رقم ٢٨٤٦) (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء السلطة التشريعية رئيساً يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع المجلس التنفيذي ليعمل رئيسا للخدمة العامة من أجل تنفيذ السياسات. وينظر المجلس التنفيذي في مسائل السياسات العامة، وهو يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبهما لا يحق لهما التصويت هما الرئيس التنفيذي ووزير المالية. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي دون أن يحق لهما التصويت. ويتولى الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة، المسؤولية النهائية عن مسائل تشمل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة) وإقامة العدل. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية وبموافقتها، أن يسن القوانين المتعلقة بإحلال السلم والنظام والحكم الرشيد في الإقليم، بينما تظل السلطة الكاملة التي

تخول صلاحية وضع هذه القوانين حكرا على التاج البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للبرلمان البريطاني سلطة غير محدودة لسن قوانين لجميع أقاليم ما وراء البحار.

٤ - وأجريت انتخابات عامة لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ومن بين الأعضاء الثمانية الذين انْتُخِبوا لمدة أربع سنوات في تلك الانتخابات، يمثل خمسة أعضاء الدائرة الحضرية في الإقليم، وهي ستانلي، التي يعيش فيها معظم السكان، بينما يمثل ثلاثة آخرون كامب، وهي دائرة المقيمين خارج ستانلي. ولا توجد في الإقليم أحزاب سياسية، ولذلك فإن جميع الأعضاء يُنتخبون كمرشحين مستقلين. وتقلد الحاكم نايجل فيليبس مهام منصبه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تجرى الانتخابات العامة التالية لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في عام ٢٠٢١.

٥ - وخلال عام ٢٠١٨، واصلت كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة تأكيد مواقفهما بشأن السيادة على الإقليم (انظر الفرعين "عاشرا" و "حادي عشر").

ثالثا - الميزانية

٦ - تبدأ السنة المالية في الإقليم في ١ تموز/يوليه وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه. وتبلغ ميزانيته الإجمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ما مقداره ١١٨,٤ مليون جنيه إسترليني مع ميزانية تشغيلية تقارب ٧١,٧ مليون جنيه إسترليني، ويتم جمعها بالكامل، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، من الموارد المالية (الضرائب وريع الموارد) للإقليم. ويبدل الإقليم قصارى جهده للالتزام باستراتيجية تحقق توازن الميزانية، ويدعم الهدف المالي المتمثل في عدم اقتراض القطاع العام لأغراض التشغيل.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٧ - وفقا للتقرير عن تعداد عام ٢٠١٦ لسكان الإقليم، حُسب متوسط دخل الأسر المعيشية، في عام ٢٠١٦، بمبلغ ٤٣ ٦٠٠ جنيه إسترليني، بمتوسط قدره ٣٧ ٥٠٠ جنيه إسترليني، وبزيادة نسبتها ١٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢؛ وبلغ معدل البطالة ١ في المائة، كما كان عليه الحال في عام ٢٠١٢، ويعمل شخص واحد من كل خمسة أشخاص في وظيفتين أو أكثر، وغالبا ما يكون ذلك باختيارهم، وفقا للدولة القائمة بالإدارة.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

٨ - يشكل نوع الحبار من جنس لوليغو، أو حبار المرجان الكاريبي، والحبار القصير الأذرع الدعامة الأساسية لمصائد الأسماك والاقتصاد في جزر فوكلاند (مالفيناس). وأفيد بأن مجموع كمية المصيد من حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع في عام ٢٠١٧ قد بلغ حوالي ٦٥ ٠٠٠ طن و ٦٧ ٠٠٠ طن، على التوالي. وتضطلع إدارة مصائد الأسماك بالمسؤولية عن تسيير قطاع صيد الأسماك في الإقليم. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، استتأثر قطاع مصائد الأسماك، بوصفه أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تقارب ٤٠ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وتُستثمر موارد كبيرة لضمان استغلال الأرصد السمكية على أساس مستدام.

٩ - ووفقاً للمملكة المتحدة، من حق سكان جزر فوكلاند استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير. وطوال عام ٢٠١٨، كررت المملكة المتحدة التأكيد على ضرورة أن تفي حكومة الأرجنتين بالالتزامات الواردة في البيان المشترك المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الصادر عن الأرجنتين والمملكة المتحدة، الذي تم الاتفاق فيه على أن تُتخذ التدابير الملائمة لإزالة جميع العقبات التي تحد من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جزر فوكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك في مجالات التجارة والصيد والنقل البحري والهيدروكربونات.

١٠ - وقد أدانت الأرجنتين استغلال المملكة المتحدة من جانب واحد للموارد الطبيعية، وأكدت مجدداً موقفها القائل إنه ينبغي لكلا الطرفين الامتناع عن إحداث تغييرات من جانب واحد في الحالة خلال الفترة التي تخضع فيها الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ (للاطلاع على نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في الموضوع، انظر الفقرة ٤١ أدناه). وترى حكومة الأرجنتين أن البيان المشترك يجسد النية السياسية للطرفين إعادة إقامة حوار بشأن جميع المسائل المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، دون استثناء، في إطار صيغة مظلة السيادة، وأحرز تقدم في شتى المجالات (انظر الفقرات ١١ و ١٥ و ٣٧ أدناه).

١١ - وفي إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة ٢ من الإعلان المشترك الصادر في مدريد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وعقب البيان المشترك المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عقدت اللجنة الفرعية العلمية للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ويومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في بوينس آيرس ولندن، على التوالي، بهدف استئناف تبادل البيانات عن مصائد الأسماك وتسيير رحلات بحرية بحثية مشتركة من أجل إجراء تحليل كامل للوضع الحالي لمصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي (انظر أيضا الفرع السابع أدناه).

١٢ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ينصب تركيز القطاع الزراعي على تربية الحيوانات، وفي المقام الأول إنتاج الصوف واللحوم لكل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وتتسم التربية الطبيعية بالحمضية وانخفاض الخصوبة، ويحد ذلك، إلى جانب المناخ المحيطي العاصف والبارد، من زراعة المحاصيل. وبينما يوجد إنتاج محلي من الفواكه والخضروات للاستهلاك المحلي، يتم استيراد غالبية المنتجات الغذائية الزراعية. وتتولى وزارة الزراعة في الإقليم مسؤولية إدارة هذا القطاع، وهناك خطة جارية مدتها خمس سنوات لدعم التطوير والابتكار في قطاع الزراعة.

جيم - السياحة

١٣ - قطاع السياحة مساهم كبير في اقتصاد الإقليم. وقد بلغ مجموع إنفاق السياح في عام ٢٠١٧ أكثر من ٩,٦ ملايين جنيه إسترليني. وفي عام ٢٠١٧، جلبت السياحة البرية وأسفار أصحاب الأعمال ١٧٨ ٥ زائراً، وهو ما يشكل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعدد الزوار في عام ٢٠١٦ البالغ ٢٤٩ ٥ زائراً، وبلغ عدد ركاب السفن السياحية ٤٩٦ ٥٧ زائراً في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٣,٣ في المائة مقارنة بعدد الزوار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغ ٦٣٣ ٥٥ زائراً.

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٤ - يبلغ طول الطرق في الإقليم حوالي ١٠٠٠ كيلومتر. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت خدمات الشحن الساحلي وخدمات النقل المنتظمة بالعبّارات وخدمات النقل الجوي المحلي ضمان الربط بين المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والجزر الغربية والجزر النائية.

١٥ - وفي عام ٢٠١٨، تواصلت الرحلات الأسبوعية المنتظمة بين بونتا أريناس في شيلي، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، وتسير هذه الرحلات خطوط لاتام الجوية، بما في ذلك التوقف مرتين شهريا في ريو غاليجوس، في الجزء القاري من الأرجنتين، وذلك وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. وعملا باتفاق شباط/فبراير ٢٠٠١ لتبادل المذكرات المتعلقة بالرحلات الجوية والملاحة الجوية، أُذِن بالقيام برحلات جوية خاصة من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين. وأُذِن أيضا بالقيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي. ووفقا للمبادئ الواردة في البيان المشترك وتبادل الرسائل في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، طلب كلا الجانبين، في شباط/فبراير ٢٠١٨، مساعدة حكومات البرازيل وشيلي وأوروغواي وباراغواي في تحديد الخطوط الجوية المؤهلة القادرة على تسير رحلات جوية أسبوعية جديدة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفقا للمبادئ المذكورة، تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء رابط جوي إضافي بين جزر فوكلاند (مالفيناس) وساو باولو، البرازيل، مع محطتي توقف شهريتين، واحدة في كل اتجاه، في كوردوبا، في الجزء القاري من الأرجنتين، وتسير هذه الرحلات خطوط لاتام الجوية. واتفق على إجراء المزيد من المناقشات الثنائية السنوية بشأن الخدمات الجوية تشمل استعراض إنشاء مزيد من خطوط الربط.

١٦ - وردًا على الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي جرت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين في شباط/فبراير ٢٠١٠ المرسوم الرئاسي ٢٥٦/٢٠١٠ الذي يقضي بحصول السفن على إذن للرسو في الموانئ الأرجنتينية أو لعبور المياه الأرجنتينية. وفي هذا السياق، قررت البلدان الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية في وقت سابق إغلاق موانئها أمام "السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني". وتواصل تنفيذ تلك القرارات في عام ٢٠١٨.

١٧ - وفي عام ٢٠١٨، ظلت المملكة المتحدة تعتبر المرسوم الرئاسي ٢٥٦/٢٠١٠ غير مطابق للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع التأكيد على أن من حق سكان الجزر بموجب القانون الدولي تنمية اقتصادهم، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بما يعود بالنفع على الإقليم. وواصلت المملكة المتحدة تأكيد مبدأ تقرير سكان جزر فوكلاند لمصيرهم وحقهم في ذلك على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أن جميع الشعوب حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (انظر أيضا الفقرة ٩ أعلاه).

١٨ - وفيما يتعلق بالاتصالات، أفادت الدولة القائمة بالإدارة أن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض متاحة لما نسبته ٨٧ في المائة من الأسر في الجزر. وفيما يتعلق بالمرافق العامة، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، تفي منشأة رئيسية لتوليد الطاقة باستخدام الرياح بحوالي ٣٤ في المائة من احتياجات الكهرباء

في الأوساط الحضرية. وتُستخدم مصادر الطاقة المتجددة مثل العنفات الهوائية والألواح الشمسية في المزارع والبيوت الريفية والمستوطنات.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

١٩ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، يعمل الإقليم على الالتزام بعدد من المعاهدات والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جانبها، أن تطبق المملكة المتحدة تلك المعاهدات والاتفاقيات في الإقليم على أساس أن الإقليم والمناطق البحرية المحيطة به، يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأرجنتين.

٢٠ - وخلال عام ٢٠١٨، تواصل التنقيب عن الهيدروكربونات في خضم احتجاجات الأرجنتين وغيرها من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق المشتركة تواصل تبادل المعلومات المتاحة عن أي سفن أو قطع بحرية تسافر إلى "جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية محملة ببضائع بغرض استخدامها في أنشطة الهيدروكربونات و/أو أنشطة التعدين غير القانونية في الجرف القاري للأرجنتين".

٢١ - ومنذ عام ٢٠١٣، اتخذت سلطات الطاقة الأرجنتينية إجراءات إدارية ضد الشركات التي تقوم بأنشطة غير مأذون بها للتنقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة. وقد أرسلت الأرجنتين رسائل تنبيه إلى الشركات الضالعة بشكل مباشر أو غير مباشر في تلك الأنشطة (انظر أيضا الفقرة ٤١ أدناه).

٢٢ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت المملكة المتحدة توضيح موقفها للأرجنتين الذي مفاده أن الجرف القاري لا يُشكل، بموجب القانون الدولي، جزءاً من الأرجنتين؛ وأيدت حق سكان الجزر في تنمية مواردهم الطبيعية بما يعود عليهم بالمنفعة الاقتصادية، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير؛ ورفضت تطبيق التشريعات المحلية للأرجنتين على الشركات العاملة في الأنشطة الهيدروكربونية في الجزر. وترى المملكة المتحدة أن قرار الإدارة السابقة لحكومة الأرجنتين القائم على دوافع سياسية والذي يُقصد منه استهداف الأصول وتجريم أنشطة الأفراد العاملين في الشركات الدولية الناشطة في قطاع الهيدروكربونات في المنطقة إنما هو محاولة غير مقبولة تماماً ترمي من خلالها إلى ممارسة الولاية القضائية خارج الإقليم ولا يستند إلى أي مبرر قانوني. وعلاوة على ذلك، أعربت المملكة المتحدة عن رأي مفاده أن هذا القرار تنجم عنه آثار خطيرة على الأعمال التجارية العالمية ومبادئ حرية التجارة. واعتبرت المملكة المتحدة أن الرسائل التنبهية المذكورة الموجهة للشركات تتعارض مع البيان المشترك المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر أيضا الفقرة ٩ أعلاه). وعلاوة على ذلك، واصلت المملكة المتحدة رفض ادعاء حكومة الأرجنتين بأن إدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة في جزر فوكلاند يشكل إجراء انفرادياً.

٢٣ - وأعادت الأرجنتين من جانبها تأكيد حقها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الجهات التي تقوم بأنشطة انفرادية في المنطقة المتنازع عليها، ولا سيما الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، والتي تتعارض مع قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، كما أقر ذلك العديد من المحافل الدولية. وأعربت الأرجنتين عن أسفها لأنه بالرغم من البيان المشترك المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واصلت المملكة المتحدة القيام بالأنشطة الانفرادية المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة محل النزاع.

٢٤ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعادت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار تأكيد البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والذي التزموا فيه بمواصلة ممارسة التحاور قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان أن تنعكس آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بالكامل في المفاوضات. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو إلى الأقاليم التي بينت استعدادها لذلك. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

خامسا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٥ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسّعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس)، بناء على طلبها. ووسّعت أيضا نطاق حق الأفراد في تقديم التماس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، أضفى الإقليم الصفة القانونية على زواج مثليي الجنس في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بعد عقد مشاورة عامة وجدت مستويات عالية من الدعم لزواج مثليي الجنس في أوساط المجتمع المحلي.

٢٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أكدت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، الذي أعربوا فيه عن التزامهم بكفالة النهوض بشعوب الأقاليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ومعاملتهم معاملة عادلة وحمائتهم من التجاوزات، وناقشوا تصميمهم المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم ورحبوا بالمشاركة البناءة للأقاليم في الأعمال التحضيرية لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد الأولويات السياسية. وإضافة إلى ذلك، رحبا بالتقدم المحرز في إطار المبادرة التي قادتها جزر فوكلاند (مالفيناس) لتعزيز تعاون أكثر فعالية بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

٢٧ - وما فتئت الأرجنتين، من جانبها، ترفض تطبيق المملكة المتحدة لمختلف الصكوك الدولية المذكورة أعلاه على الإقليم، بالإضافة إلى إطلاقها على الإقليم تسمية إقليم وراء البحار تابع للمملكة المتحدة، كما ترفض أي تسمية مشابهاً أخرى.

باء - الصحة العامة

٢٨ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يقدم العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجاناً لجميع المقيمين في الجزر، وتوفر وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية والثانوية في الجزر بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع. ويوجد في الإقليم مستشفى واحد يضم تجهيزات حديثة ويعمل فيه أطباء وأطباء أسنان وممرضون. وتقوم مجموعة متنوعة من الأخصائيين بزيارات على أساس سنوي أو كل سنتين، حسب الحاجة، ويمكن إحالة المرضى الذين لا يمكن علاجهم في الجزر إلى المستشفيات في المملكة المتحدة بموجب الاتفاق المتبادل بين الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة والوزارة.

٢٩ - ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في إمكانية الحصول مجاناً على خدمات نظام الصحة العامة الأرجنتيني.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣٠ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على دفع اشتراكات شهرية إلزامية ثابتة يسدها جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ سنة، ويمكن الحصول على معاش تقاعدي كامل اعتباراً من سن ٦٥ سنة. ويوجد نظام لصرف منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية للتصدي لحالات المشقة والعجز.

دال - التعليم

٣١ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشرة، والتعليم قبل المدرسي (الحضانة) متاح مجاناً للأطفال بدءاً من سن الثالثة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تتاح لجميع الطلاب المؤهلين إمكانية الحصول على التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم الجامعي، وتموله بالكامل حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي عام ٢٠١٨، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدارس ٤٨٨ تلميذاً، يُقيم ٢٨ تلميذاً منهم في المناطق الريفية. وتبلغ نسبة قيد جميع الأطفال البالغين سن الدراسة في الجزر ١٠٠ في المائة، أما نسبة المعلمين إلى الطلاب فتبلغ حالياً على التوالي ١٠,٨:١ في المدارس الابتدائية و ٨,٣:١ في المدارس الثانوية.

٣٢ - ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في الالتحاق بنظام التعليم العام الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في آخر تقرير للأمم المتحدة بشأن التسهيلات الدراسية والتدريبية التي تتيحها الدول الأعضاء لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

- ٣٣ - تنص اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧ (اتفاقية أوتاوا)، على أن الدول الأطراف ملزمة بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة في غضون ١٠ سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، ما لم يُمنح تمديد بموجب الاتفاقية.
- ٣٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تقرر في الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا منح المملكة المتحدة تمديداً حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أنه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أزيلت الألغام من أراضٍ تقارب مساحتها ١٢ ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع، وُدُم ١٠ ٣٧٨ لغماً منذ عام ٢٠٠٩. ولا يزال هناك ٢٨ من حقول الألغام والمناطق التي يشتبه بوجود ألغام فيها من أصل ١٢٩ موقعا، ومن المتوقع الانتهاء من العمل بحلول منتصف عام ٢٠٢٠.
- ٣٥ - وأشارت الأرجنتين إلى إعلانها التفسيري لدى تصديقها على اتفاقية أوتاوا في عام ١٩٩٩، والذي ذكرت فيه أن الجزر، التي تشكل جزءاً من إقليمها، تقع تحت احتلال المملكة المتحدة غير المشروع، وأن الأرجنتين قد مُنعت بالفعل من الوصول إلى الألغام المضادة للأفراد المزروعة في الجزر بغية الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقية. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وافق المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا على طلب منح الأرجنتين تمديداً حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وفي الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ذكرت الأرجنتين أنها مُنعت من الوصول إلى الألغام المضادة للأفراد في الجزر، التي هي الجزء الوحيد من إقليم الأرجنتين المزروع بالألغام المضادة للأفراد.

سابعا - التطورات الثنائية

- ٣٦ - في البيان المشترك المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي، اتفقت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، بروح إيجابية، على إقامة حوار لتحسين التعاون بشأن قضايا جنوب المحيط الأطلسي ذات الاهتمام المشترك، واتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة ٢ من البيان المشترك المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ (A/44/678-S/20915، المرفق) تنطبق على البيان المشترك والآثار المترتبة عليه.
- ٣٧ - وبعد صدور البيان المشترك المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والاتفاق اللاحق بين الحكومتين، جرت العمليات الميدانية للجنة الدولية للصليب الأحمر في جزر فوكلاند (مالفيناس) من أجل تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المدفونين في مقبرة داروين في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وانتهت في آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة ١٢١ تقريرا تحدد هوية ٨٨ جنديا وتتضمن نتائج تحليل الحمض النووي الذي أُجري. ورحبت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة بتقديم التقارير ووافقنا على أن رغبات الأسر المعنية ستكون بالغة الأهمية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أشارت حكومة الأرجنتين إلى أنه كان يجري إطلاع الأسر التي طلبت تحديد الهوية على تلك التقارير. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨، حضر أكثر من ٢٠٠ من أقارب الجنود الأرجنتينيين الذين تم تحديد هوياتهم إلى مقبرة داروين لزيارة قبور أحبائهم، وهي قبور مكتملة

وعليها شواهد تحمل أسماءهم. ومنذ ذلك الحين تم التعرف على المزيد من الجنود، مما رفع العدد الإجمالي للجنود الذين تم تحديد هويتهم إلى ١١٠ جنود حتى وقت إعداد التقرير. وللإطلاع على التطورات المتعلقة باللجنة الفرعية العلمية للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي والخدمة الجوية الإضافية، انظر الفقرتين ١٢ و ١٥ أعلاه، على التوالي.

ثامنا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية

٣٨ - وفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تُشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف منتديات الكمنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة للاتحاد الأوروبي، ومنتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك، يشارك ممثلوها أيضاً، بوصفهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في الاجتماعات الدولية الأخرى التي تتناول مسائل ذات تأثير على مصالح سكان الجزر، وذلك من أجل إبداء آرائهم. وترى حكومة المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يتمكن سكان الجزيرة من أن يشاركوا بأنفسهم في جميع الاجتماعات التي تمس مصالحهم.

٣٩ - أما الأرجنتين فهي ليست عضواً في المنظمات المذكورة أعلاه. ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع التي تُقر بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، أعادت الأرجنتين التأكيد على الطابع الثنائي الذي تتسم به مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وبالتالي، رفضت أي محاولة ترمي إلى تمكين سكان الجزر من حضور الاجتماعات ممثلين أنفسهم بأنفسهم.

تاسعا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية

٤٠ - نوقشت مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) خلال عدة اجتماعات عقدتها في عام ٢٠١٨ محافل إقليمية ومتعددة الأطراف، مثل منظمة الدول الأمريكية (واشنطن العاصمة، ٤-٥ حزيران/يونيه)، والسوق الجنوبية المشتركة (أسنسيون، ١٨ حزيران/يونيه؛ ومونتيفيديو، ١٨ كانون الأول/ديسمبر)، ومجموعة الـ ٧٧ والصين (نيويورك، ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر A/73/417، المرفق)) ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي (أنتيغوا، غواتيمالا، ١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر).

٤١ - وفي القرارات التي اتخذتها في أعقاب الاجتماعات المذكورة أعلاه كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومنظمة الدول الأمريكية، ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي، أعيد التأكيد على ضرورة أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة. وأشارت السوق الجنوبية المشتركة أيضاً، في القرارات المتخذة في الاجتماعات المذكورة أعلاه، إلى استئناف المفاوضات، مع الإعراب عن دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع المتعلق بالسيادة. وأشار مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي، في قراره في الاجتماع المذكور أعلاه، إلى ضرورة امتناع الطرفين عن إجراء تغييرات انفرادية في المنطقة المتنازع عليها، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وأكد على القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة وطُلب فيها إلى الأمين العام بذل مساعيه الحميدة. وأبرزت مجموعة الـ ٧٧ والصين، في القرار الذي اتخذته في الاجتماع المذكور أعلاه، حق الدول الأعضاء في المجموعة في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، استناداً إلى مبدأ السلامة الإقليمية (انظر قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥))

والقانون الدولي، وأشارت إلى أهمية عدم اتخاذ إجراءات من جانب واحد في المناطق الخاضعة للنزاع على السيادة بين الأرحنتين والمملكة المتحدة.

٤٢ - أما المملكة المتحدة فهي ليست عضواً في المنظمات المذكورة آنفاً، باستثناء اجتماع منظمة الدول الأمريكية الذي تُشارك فيه بصفة مراقب، ولم تكن ممثلة في أي من الاجتماعات المذكورة آنفاً. وظلت المملكة المتحدة على موقفها الرافض لأي إشارة إلى أن التنقيب عن الهيدروكربونات يُعتبر إجراءً أحادياً من جانبها وأنه يجري انتهاكاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وأيدت حق سكان الجزر في تنمية اقتصادهم وبناء مستقبلهم، بما في ذلك قرارهم استغلال مواردهم الطبيعية، ورفضت كذلك أي إشارة إلى أنها تعزز الأصول العسكرية في جنوب المحيط الأطلسي أو إلى أنها تقوم، حسبما يُزعم، بعسكرة المنطقة. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة المملكة المتحدة أن ما من البيانات أو القرارات الإقليمية المذكورة آنفاً يعكس بالكامل مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً والمكرّس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا العلاقات الحديثة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وأكدت المملكة المتحدة أن البيانات الإقليمية الصادرة عن أعضاء في منظمة الدول الأمريكية وغيرهم، أو قرارات الجمعية العامة، لا تُعدّل ولا تُضعف التزام الدول باحترام حق سكان الجزر في تقرير المصير.

عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٣ - لا يخامر المملكة المتحدة أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، أو في ما يتعلق بمبدأ حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة ١ من العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحقّ لهم بموجبهما أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يعملوا بحرية على تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٤ - وفي رسالة موجهة إلى سكان الجزيرة بثت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تحدثت رئيسة وزراء المملكة المتحدة، تيريزا ماي، عن شتى القضايا والتطورات، بما في ذلك خطط تسيير رحلة جوية جديدة إلى البرازيل، مما سيجعل الوصول إلى الجزر أسهل من أي وقت مضى ويعزز التنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بالمحادثات بشأن مصائد الأسماك، والتي تجرى لأول مرة منذ ١٤ عاماً، قالت إنها خطوة حيوية في ضمان إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. وتحدثت أيضاً عن الزيارات التي قام بها أقرباء الجنود الأرحنتيين المتوفين إلى مقبرة داروين. وفي الوقت نفسه، أعادت تأكيد التزام حكومتها المطلق تجاه شعب جزر فوكلاند وسيادتها، وأن هذا الأمر غير مطروح للنقاش. وذكرت أنه طالما أن سكان الجزر يريدون حقهم في أن يكونوا جزءاً من أسرة المملكة المتحدة، فإن المملكة المتحدة ستدافع عن هذا الحق.

٤٥ - وترفض المملكة المتحدة ادعاء الأرحنتين أن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جزر فوكلاند. وتقول إن قواتها في جنوب المحيط الأطلسي موجودة لأغراض دفاعية بحتة وأن مستوى قوامها ملائم للدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديد محتمل.

٤٦ - وتؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً القرار المشروع الذي اتخذته سكان جزر فوكلاند بإنشاء وإدارة صناعة مصائد أسماك مستدامة والتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المياه المحيطة بجزر فوكلاند بما يتفق تماماً مع القانون الدولي.

٤٧ - وموقف المملكة المتحدة التاريخي واضح بشأن السيادة على جزر فوكلاند. ويعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام ١٧٦٥، أي قبل بضع سنوات من قيام جمهورية الأرجنتين.

٤٨ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أكدت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. والتزموا باستكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وستواصل المملكة المتحدة دعم طلب الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك. وفي الاجتماع السابع للمجلس الوزاري، أكدت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد المواقف الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل الانخراط في القضايا الدستورية على نحو أكثر انتظاماً مع فرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار للتأكد من عمل وتطوير الترتيبات الدستورية على نحو فعال لتعزيز أفضل رغبات تلك الأقاليم والمملكة المتحدة.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، تؤيد حكومة المملكة المتحدة البيانات التي أدلى بها عضوان من أعضاء الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند أثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة الثامنة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وذكر المتكلمان أنه لم يتم زرع سكان جزر فوكلاند؛ وأن ٩٩,٨ في المائة صوتوا، في استفتاء عام ٢٠١٣، لصالح الإبقاء على وضعهم السياسي الراهن؛ وأن سكان جزر فوكلاند مستوفون لجميع متطلبات تقرير المصير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وشروط الرفع من جدول الأعمال بموجب الخيار الرابع المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)؛ وأن الأمم المتحدة لم تذكر صراحة قط أن حق تقرير المصير لا ينطبق على جزر فوكلاند؛ وأن الإقليم فعلياً متمتع بالحكم الذاتي ومكتف ذاتياً من الناحية الاقتصادية؛ ولا يتلقى الإقليم أي مساعدة مالية مباشرة من المملكة المتحدة باستثناء المساعدة الدفاعية، وهي ضرورية بسبب ادعاء الأرجنتين الذي لا أساس له بأحقيتها في الجزر؛ وتحفظ المملكة المتحدة بوجود عسكري كاف لردع أي معتد؛ وتم وضع تشريعات مسؤولة للمواد الهيدروكربونية لحماية البيئة؛ وتعمل حكومة جزر فوكلاند بشكل وثيق مع الجهات الشريكة في مجالي العلم وحفظ الطبيعة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة؛ وأن التغيير في نعمة الإدارة الحالية للحكومة الأرجنتينية جعل المحادثات بشأن حفظ مصائد الأسماك ممكنة، وأدى إلى الرفع الجزئي للجزاءات المفروضة على الصناعات في الجزر؛ وكرراً تأكيد الدعوة الموجهة إلى اللجنة الخاصة لزيارة جزر فوكلاند (انظر A/AC.109/2018/SR.8).

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٥٠ - تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية التي لا تسقط بالتقادم على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها التي هي جزء لا يتجزأ من

إقليمها الوطني. وتؤكد الأرجنتين أنها ورثت، منذ استقلالها من إسبانيا، الأقاليم التابعة لها في جنوب القارة، بما في ذلك جزر مالفيناس والجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي، ومارست الأرجنتين حقوقها بدون انقطاع عن طريق الشروع في سن التشريعات وإنشاء هيئات قانونية وإدارية لتعزيز سيادتها، وتعزيز تنمية التجارة وتوطين سكان وإنشاء مكتب للإدارة المحلية، التي توجت بإصدار مرسوم تم بموجبه إنشاء القيادة المدنية والعسكرية في جزر مالفيناس في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٨٢٩ وتعيين لويس فيرنز قائدا.

٥١ - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن المملكة المتحدة انتهكت، في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، سلامة الإقليم الأرجنتيني واحتلت الجزر بصورة غير قانونية، ورخلت بالقوة السكان والسلطات الأرجنتينية الشرعية التي كانت مستوطنة هناك. ولم توافق حكومة الأرجنتين قط على هذا الإجراء القسري. ومنذ ذلك الحين، صارت الجزر محل نزاع سيادي بين البلدين، اعترفت به الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وكذلك العديد من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

٥٢ - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن دستورها ينص على الهدف الدائم والثابت المتمثل في استعادة الممارسة الكاملة للسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي ومع احترام طريقة عيش سكانها.

٥٣ - وقال رئيس الأرجنتين، موريسيو ماركري، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، إن لبلده رؤية استراتيجية لجنوب المحيط الأطلسي، حيث يسعى إلى وضع سياسة سلمية وفعالة فيما يتعلق بالموارد والبيئة والعلوم، بما في ذلك مسألة جزر مالفيناس. وأكد من جديد حقوق الأرجنتين القانونية وغير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأكد مجددا التزام حكومة بلده بالمرحلة الجديدة في العلاقات مع المملكة المتحدة استنادا إلى بناء الثقة المتبادلة والحوار الإيجابي على نطاق واسع (انظر A/73/PV.7).

٥٤ - وفي رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام (A/73/445)، أحال الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة مذكرة موجهة من نائب وزير الخارجية بخصوص التدريبات العسكرية التي أجرتها المملكة المتحدة في جزر مالفيناس في الفترة من ١٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وذكر نائب الوزير، في المذكرة، أن استمرار المملكة المتحدة في إجراء مناورات عسكرية في جنوب المحيط الأطلسي يشكل انتهاكا لقرارات منها على وجه الخصوص قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يهيب بالطرفين الامتناع عن إدخال تعديلات من طرف واحد على الحالة أثناء عملية التفاوض التي أوصت بها الجمعية. وتكرر الأرجنتين دعوتها المملكة المتحدة إلى إزالة وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي، وإنهاء الأنشطة الانفرادية المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة محل النزاع.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، فإن الأرجنتين تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما لويس غوستافو فيرنيز وريكاردو أنسيل باترسون أثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة الثامنة التي عقدتها اللجنة الخاصة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، واللذين أشارا فيهما إلى جملة أمور منها ما يلي: أن الأرجنتين ورثت حقها على جزر مالفيناس من إسبانيا؛ وحافظت الأرجنتين على موقف ثابت بشأن جزر مالفيناس منذ عام ١٨٣٣؛ وأن السكان هم أحفاد المحتلين غير القانونيين للجزر؛ ولا يجوز للجنة أن تدعم حق

تقرير المصير فيما يتعلق بجزر مالفيناس، لأن سكانها ليسوا شعبا خاضعا للحكم الاستعماري؛ وأن الوقت قد حان لكي تحل المملكة المتحدة نزاعها على السيادة مع الأرجنتين، مع مراعاة مصالح سكان الجزيرة؛ وحافظت الأرجنتين، حكومة وشعبا، على ما درجت عليه من احترام نمط حياة جميع سكان الإقليم وثقافتهم وقيمهم، وكذلك حقوق الإنسان الواجبة لهم؛ وأن المملكة المتحدة رفضت استئناف الحوار، مما أعاق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وينبغي أن يؤدي التزميم الجاري للعلاقة الثنائية والتزام الأرجنتين باحترام مصالح السكان إلى تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات؛ وينبغي أن تعود المملكة المتحدة إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل نهائي للنزاع على السيادة الذي طال أمده (انظر A/AC.109/2018/SR.8).

حادي عشر - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٦ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها الثامنة، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥٧ - ووافقت اللجنة الخاصة، في الجلسة الثامنة، على طلبات وفود كل من الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وأوغندا، وباراغواي، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبيرو، وتركيا، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسلفادور، وغابون، وغينيا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولبنان، وليبيريا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق، وناميبيا، وهندوراس للمشاركة في نظر اللجنة في هذا البند.

٥٨ - وفي الجلسة نفسها وأثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات، وتمشيا مع الممارسة المعتادة، استمعت اللجنة الخاصة إلى بيانين أدلى بهما كل من إيان هانسن وروجر إدواردز من الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند (مالفيناس) وكذلك إلى بياني لويس غوستافو فيرنيت وريكاردو أنسيل باترسون، ويرد موجز هذه البيانات في الفقرتين ٤٩ و ٥٥ أعلاه (انظر أيضا A/AC.109/2018/SR.8).

٥٩ - وفي الجلسة الثامنة أيضا، عرض ممثل شيلي، بالأصالة عن بلده، وكذلك باسم إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وكوبا، ونيكاراغوا، مشروع القرار A/AC.109/2018/L.8 الذي اعتمده بعد ذلك اللجنة الخاصة دون تصويت. وفي هذا القرار، كررت اللجنة الخاصة التأكيد على أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو تسوية النزاع على السيادة بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة سلميا وعن طريق التفاوض.

٦٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كل من كوبا، ونيكاراغوا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وشيلي، وإكوادور، والجمهورية العربية السورية، الاتحاد الروسي، والصين، وإندونيسيا، فضلا عن المراقبين عن كل من السلفادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وباراغواي (باسم السوق الجنوبية المشتركة)، وغواتيمالا (باسم الدول الإيبيرية - الأمريكية)، وأوروغواي، والبرازيل، والمكسيك، وكولومبيا، وهندوراس، وكوستاريكا، وبيرو (انظر A/AC.109/2018/SR.8).

٦١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيان وزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين، خورخي مارسيلو فوري. وقال إن سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها تستند إلى أسس تاريخية وقانونية متينة، وإن مرور الوقت لم ينتقص من صحة مطالبة بلده أو يضعف من اقتناعه بأن النزاع على السيادة يجب أن يحل بالطرق السلمية من خلال المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة. وذكر أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على سكان جزر مالفيناس، وأن منح سكان الجزر الحق في تقرير مركز الإقليم الذي يعيشون فيه إنما يتعارض مع نص وروح قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، فضلا عن أحكام القانون الدولي المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وأشار كذلك إلى أن حكومة بلده تسعى إلى تنفيذ سياسة توسيع نطاق التعاون مع المملكة المتحدة، وذلك في محاولة لاستئناف المفاوضات، وساق عدة أمثلة في هذا الصدد. وذكر أيضا أن سكان الجزر أبدوا أقصى قدر من الاحترام وهم يرحبون بالزيارة التي قام بها أقارب الجنود الأرجنتينيين المدفونين في مقبرة داروين، وهي بادرة إنسانية كانت محل تقدير بالغ من بلده. وقال إن من الضروري الحفاظ على حوار مفتوح وواقعي وبناء من أجل ترسيخ مستوى من الثقة يهيئ استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل للنزاع على السيادة الذي طال أمده ودعا المملكة المتحدة مرة أخرى إلى أن تتقيد بقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يلزم ذلك البلد بالامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة. وأنهى كلامه قائلا إنه سيتسنى، بالإرادة السياسية والاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام، التوصل إلى حل سلمي حاسم لمسألة جزر مالفيناس (انظر A/AC.109/2018/SR.8).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٢ - في الجلسات الثانية والسادسة والسابعة والثامنة التي عقدتها اللجنة الرابعة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين في ٨ و ١٢ و ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وخلال مناقشة بنود إنهاء الاستعمار، تناولت وفود الأرجنتين، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وإكوادور، والسلفادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وباراغواي، وبيرو، وتيمور - ليشتي، والمملكة المتحدة، وأوروغواي (باسم السوق الجنوبية المشتركة) مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر A/C.4/73/SR.2 و A/C.4/73/SR.6 و A/C.4/73/SR.7 و A/C.4/73/SR.8).

٦٣ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب ممثل السلفادور، متحدئا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن دعمه القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، مستشهدا بالقرار الذي اتخذته الجماعة في مؤتمر قمته في عام ٢٠١٧، والذي أكدت فيه من جديد رغبتها في استئناف المفاوضات بين الدولتين ودعت الأمين العام إلى تجديد جهوده للوفاء بمهمة المساعي الحميدة، ضمن أمور أخرى. وقال ممثل أوروغواي، متحدئا باسم السوق الجنوبية المشتركة، إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اعترفتا، منذ اعتماد القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) في عام ١٩٦٥، بأن المسألة تتعلق بنزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى وضع نهاية لهذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة يتمثل في تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض وأشار إلى البيان المشترك الصادر عن السوق الجنوبية المشتركة الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر أيضا الفرع تاسعا أعلاه).

٦٤ - وفي الجلسة نفسها، قال ممثل الأرجنتين إنه، على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ينبغي عدم استخدام تقرير المصير كذريعة للمس بسلامة أراضي الدول القائمة، وفي هذا السياق، ينبغي للجنة أن تفهم الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة المشار إليها بوصفها "مسألة جزر مالدينا"، التي تنطوي على نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة وذكر أنه منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي اعترفت فيه الجمعية العامة بوجود نزاع بشأن السيادة، وأشارت إلى أن السبيل الوحيد إلى تسويته هو من خلال المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، أجرت الدولتان على مدى عقدين من الزمن تقريرا مفاوضات موضوعية ونظرنا في عدة مقترحات من أجل تسوية النزاع وتعاوننا بشأن المسائل العملية المتصلة برافاه سكان الجزر. وذكر أيضا أن نزاع عام ١٩٨٢ لم يغير الطابع القانوني للنزاع، ناهيك عن إيجاد حل له، وقد تجاهلت المملكة المتحدة دعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى استئناف المفاوضات (انظر A/C.4/73/SR.2).

٦٥ - وفي معرض الإشارة إلى الفصل الجديد في العلاقات الثنائية مع المملكة المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والعديد من التطورات الأخيرة المتعلقة بالخدمات الجوية، ومصائد الأسماك، وتحديد هوية رفات الجنود الأرجنتينيين، احتتم كلمته قائلا إن الأرجنتين دعت المملكة المتحدة إلى إنهاء التدابير الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وأعرب عن ثقة حكومته بأن المناخ الجديد في العلاقات مع المملكة المتحدة من شأنه أن يسهم في تهيئة الظروف المؤاتية لكي تجلس الحكومتان إلى طاولة المفاوضات لتسوية النزاع المتعلق بالسيادة الذي طال أمده.

٦٦ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، صرح ممثل المملكة المتحدة بأن علاقة المملكة المتحدة بأقاليمها فيما وراء البحار تتسم بطابع عصري قائم على الشراكة والقيم المشتركة وحق سكان كل إقليم في اختيار أن يقرروا البقاء بريطانيين. وقال إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم، وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

٦٧ - ومضى يقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامها بشراكة سياسية حديثة تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفوض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية. وذكر أيضا أن حكومة بلده سعت لمساعدة أقاليم ما وراء البحار على مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة، ولدعم طلب أي إقليم لديه سكان دائمون يرغبون في رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وذكر أن مسؤولية وهدف حكومة بلده الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هو كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة من أجل الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقال إن حكومة بلده تقدم الدعم للأقاليم في تلك المجالات.

٦٨ - ورحب الممثل بالانتخابات التي أجريت في جزر فوكلاند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وقال إن المملكة المتحدة لا يخامرها أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بالإقليمين، ولا في ما يتعلق بحق سكان جزر فوكلاند

في تقرير المصير، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والتي تنص على أن جميع الشعوب حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وذكر أنه لا مقام للحوار بشأن السيادة ما لم يُبدأ أهالي جزر فوكلاند رغبتهم في ذلك. وبالنظر إلى نتائج استفتاء عام ٢٠١٣، الذي صوت فيه ٩٩,٨ في المائة من الناخبين للإبقاء على وضعهم كإقليم ما وراء البحار تابع للمملكة المتحدة، من الواضح أنهم لا رغبة لديهم في هذا الحوار (انظر [A/C.4/73/SR.7](#)).

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، كرر ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في إطار ممارسة حق الرد، تأكيد مواقف حكومتيهما عددا من المرات خلال مداوات اللجنة الرابعة (انظر [A/C.4/73/SR.2](#) ومن ٦ إلى ٨).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٠ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٣١٦/٥٨ أن تُبقي البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجا على جدول الأعمال للنظر فيه عند تلقي إخطار بذلك من إحدى الدول الأعضاء. وحتى تاريخ صدور ورقة العمل هذه، لم يرد إلى الجمعية أي إخطار من دولة عضو.